

بين العدل والاعتدال



الحوار الذي دعا اليه
خادم الحرمين الشريفين
- رعاه الله - والاعتدال
الذي حاضر فيه صاحب
السمو الملكي الامير
خالد الفيصل في ربوع
جامعة الملك عبدالعزيز،
يحتم علينا التأخي
والانفتاح ونبذ الكراهية
والضرب بيد من حديد
على الضالين المضلين
والغاوين المغالين
د. سعود أبو تلي المسعودي

قد يتبادر إلى الذهن ان العدل هو الاعتدال لاتفاق
الكلمتين في الجذر اللغوي، في حين ان الكلمتين
مختلفتان في الدلالة، فالعدل هو السبب في الاعتدال،
والاعتدال ناتج عن العدل ولكل منهما معناه الخاص
به، حيث ان العدل يرتبط بالحاكم وهو تكليف من الله
بتطبيق أحكام الشرع ومقررات النظام يقول العدل جل
جلاله. (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته
بينكم محرما) ويقول: (اعدلوا هو أقرب للتقوى). ويقول
الرسول الكريم: (لا تظلموا فتدعوا فلا يستجاب لكم)
وجاء في البيان الذي أصدره الملك عبدالعزيز -طيب الله
سيرته- في جريدة أم القرى (٨) صفر من عام ١٣٥٥هـ
(لا أريد ان يحملني الله وزر ظلم أحد أو عدم نجدة مظلوم)
وعليه بحكم الشرع والنظام فان العدل منوط بالحاكم
وتحت مسؤوليته. أما الاعتدال فهو التوسط بين حالتين
وأحداث التناسب بينهما بحيث لا يطغى أي منهما على
الأخر وهو مطلوب في شتى نواحي الحياة وفي الكم
والكيف معا وهو مؤكد في العبادات وفي جميع التكاليف
(إنا خلقناكم أمة وسطا) (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون)
وعليه فان الخروج عن الاعتدال هو جنوح إلى العدول أي
الميل والغلو والتطرف وهو منهي عنه (إياكم والغلو.....).
مما سبق يتضح ان العدل واجب وهو منوط بالحاكم،
والاعتدال واجب وهو منوط بالمحكومين، والعدول ممنوع
ومرفوض بحكم الشرع وقوة النظام والقانون لانه جنوح
عن الجادة وسبب في انحطاط المجتمع وتخريبه وتغريبه.

ومن المناسب ان أقرر بانه لا محل للرأي في ضوء
التشريع الالهي والأنظمة والقوانين الحكومية الضابطة
للحقوق والواجبات مما لا يجوز التفريط فيه أو الحياد
عنه وفقا للأراء الشخصية والتوجيهات الفردية.
ومن اللافت للنظر في الآونة الأخيرة تداول عبارة
(للدراسة وابداء الرأي) بين مديري الإدارات وأمناء
البلديات في احالة بعض القضايا إلى من دونهم من
الموظفين، وهي عبارة ممقوتة لا محل لها مع وجود
الشرع والقانون بل انها قد تؤثر على العدل وتسبب
العدول وتؤدي إلى اضطراب الاعتدال بين أفراد المجتمع،
لان ابداء الرأي معناه انعدام القانون وغياب النظام،
فالرأي قد يأتي من رأس أجوف وقد يباع ويشترى ثم لا
يكون العدل ولا يكون الاعتدال الذي ننشده.
لم تكن ليلي الاخيلية -رحمها الله تعلم بان حتفها
سيكون بسبب (بومه) وهي نجت من الاغلال والحديد
الاهم الذي هدها به الحجاج بن يوسف الثقفي.
ولم يكن عشيقها (توبة) يعلم بانه قد احال عشيقته
ليلى إلى بومه لتنقض عليها حينما أنشد:
ولو ان ليلي الاخيلية سلمت
علي ودونسي جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أورقي
إليها صدى من جانب القبر صائح
ولم يكن ابناء ليلي الاخيلية يعلمون بأن غلو أمهم
وتجاوزها حدود المنطق والمعقول حينما اصرت على

مساءلة صاحب القبر عن شعره ان حتفها سيكون بسبب هذا الغلو والتمادي.

هذا في العصور الاولى ومنذ زمن بعيد، فما بالنا ونحن في عصر تعددت فيه البوم وتنوعت اشكاله وألوانه وهو بوم قد يؤدي بنا الى التهلكة ولا يرقى الى درجة بومة ليلي الاخيلية، لأن بومة ليلي التي احدثت جناية احسنت في انها تسببت في دفن ليلي الى جوار عشيقها (توبة) اما نحن فقد يتسبب بومنا في دفننا في فلاة لا يقطنها انسي ولا جان. لذلك فانه يجب ان لا نؤثر على مسار العدل وصيغة الاعتدال بتحديد الشرع والنظام واخذ الرأي من الرؤوس الخاوية او من البوم التي تؤدي الى اضطراب الاعتدال بين افراد المجتمع.

ان الحوار الذي دعا اليه خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - والاعتدال الذي حاضر فيه صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل في ربوع جامعة الملك عبدالعزيز، يحتم علينا التأخي والانفتاح ونبتذ الكراهية والضرب بيد من حديد على الضالين المضلين والغاوين المغالين الذين عادوا المجتمع وحدوا من طموحاته وافسدوا علاقاته وجعلوه محصورا في حدود مفاهيمهم وادراكاتهم المحدودة دونما احاطة بأسباب الحياة وتعاليم الدين ووسطية المقاصد والأهداف بمحض الرأي لا من واقع الحقائق الشرعية والمبادئ الانسانية والانسجام مع الآخر واعطائه بمقدار الأخذ منه. والله من وراء القصد